مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN:2543-3830

المجلد الثامن / العـدد الأول
(ذو الحجة 1445هـ/ جوان 2024م)، ص 526– 540

توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد
" الواقع و التحديات"

Orientations of Algerian economic diplomacy in light of the new economic model
"reality and challenges"

[1] د/ سهام بن عاشور **Benachour sihem**

[1] جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله)، University of Algiers 2

المؤلف المرسل: **د/ سهام بن عاشور** Benachour sihem الايميل: benachoursiham16@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 /2024/04 تاريخ القبول:08 /2024/06 تاريخ النشر: 15 /2024/06

الملخص:

تولي أغلب دول العالم اليوم اهتمامها بالدبلوماسية الاقتصادية، ومن بينها الجزائر، من خلال مساعيها في توطيد العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي عامة ومجال المبادلات التجارية خاصة، التي تعتبر عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة، حيث أصبحت الدول اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما في مجال التجارة الخارجية التي تعتبر من بين الركائز الأساسية في تنمية و تطوير إقتصاد أي دولة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية التي تعمل من خلالها الدول على توسيع قاعدة شركائها التجاريين والاقتصاديين، وتطوير فرص الاستثمار والتبادل التجاري في مختلف القطاعات مثل الطاقة، الصناعة، الزراعة، والخدمات. إذن من خلال هذه الجهود، تسعى الجزائر إلى تعزيز اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي والتبادل الاقتصادي والتجاري .من خلال هذا المقال ربطنا دور الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بثلاث متغيرات رئيسية هي:

1. تأثير انخفاض ثم ارتفاع سعر البترول.
2. آثار الحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد العالمي.
3. تأثيرها على ارتفاع أسعار السلع و البضائع على الاقتصاد العالمي

الكلمات مفتاحية: الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، الاقتصاد العالمي الجديد، الواقع والتحديات

Abstract:

Most countries in the world, including Algeria, pay attention to economic diplomacy in consolidating foreign relations in the economic field in general and in the field of trade exchanges in particular, which is considered the backbone of any country's economic activity. Today, more than ever before, countries are in need of economic diplomacy in developing international economic relations in particular. In the field of foreign trade, which is considered one of the basic pillars in developing the economy of any country through economic diplomacy, through which countries work to expand the base of their trade and economic partners, and develop investment and trade opportunities in various sectors such as energy, industry, agriculture, and services. So, through these efforts, Algeria seeks to strengthen its economy and achieve sustainable development through international cooperation and economic and trade exchange.

Through this intervention, we linked the role of Algerian economic diplomacy to three main variables:

-1The effects of the Russian-Ukrainian war on the global economy

2-The effects of the Russian-Ukrainian war on the global economy.

3- Its impact on the global economy.

Keywords: economic diplomacy Algeria - the new global economy.

1. مقدمة :

تعد العلاقات الدولية مجموعة من الأنشطة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعمل لكسب العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، ومن بين هذه المكاسب الديبلوماسية الاقتصادية باعتبارها إحدى الوسائل الحيوية لتحقيق استراتيجيات الدولة في العصر الحديث، و التي تنشط العلاقات الدولية لتنفتح على مجالات أخرى في مقدمتها المجال الاقتصادي لما له من دور كبير و مؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي لتصبح بذلك الدبلوماسية الاقتصادية آلية إسناد ودعم وإطار مناسب لتعزيز العلاقات الخارجية وتطويرها وتحصين مناعتها والدفاع عنها مع الحفاظ على المكاسب والمصالح الوطنية، و التي يطلق عليه "بتعزيز الاقتصاد بالعلاقات الخارجية".

2. تحديد المفاهيم:

أ. **الديبلوماسية الاقتصادية:** هي عملية تعزيز السياسات المتعلق بالإنتاج و حركة تبادل السلع والخدمات والعمل والاستثمارات في البلدان الأخرى. كما تعتبر مجموعة من النشاطات الدبلوماسية تعتمد العامل الاقتصادي في التعامل السياسي.[1]

ب. **الاقتصاد العالمي الجديد:** مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.[2]

3. نشأة الديبلوماسية الاقتصادية:

برزت الدبلوماسية الاقتصادية وبشكل قوي ونشط على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما لاحت بوادر فوز الحلفاء في تلك الحرب، فبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، سعت مجموعة من الدول إلى إيجاد مؤسسات دولية تكون الغاية من وجودها إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية.

ثم تطورت في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية في ذلك الوقت، بدأت الدول في استخدام أدوات اقتصادية مثل التجارة والاستثمار لتحقيق أهدافها السياسية، و شهدت تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية ، في العقود الأخيرة، ازدادت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية مع تزايد العولمة وتصاعد المنافسة بين الدول، إذن الدبلوماسية الاقتصادية هي استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية، وكذلك الوسائل الاقتصادية والسياسية التجارية والمالية والتقنية من أجل بلوغ أهدافها، وتوفير الضمان لتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية، وتحقيق تطور في الاقتصاد القومي".[3] و يمكن اعتبارها الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال العلاقات الدولية، أين تستخدم العوامل السياسية و الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية ، لذلك أصبح إدخالها كأسلوب حديث لإدارة شؤون الدول أكثر من ضرورة لزيادة التعاون بين الدول سياسيا، اقتصاديا وأمنيا. لذلك نجد أغلب دول العالم تولي اهتمامها بالدبلوماسية الاقتصادية في توطيد العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي عامة و مجال المبادلات التجارية خاصة والتي تعتبر عصب النشاط في الاقتصادي لأي دولة.

فالدبلوماسية الاقتصادية هي شكل من أشكال الدبلوماسية، باستخدام الأدوات الاقتصادية بشكل كامل من الدولة لتحقيق المصلحة الوطنية، وتشمل الدبلوماسية الاقتصادية كل الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التصدير، والاستيراد، والاستثمار والإقراض والمساعدات، اتفاقيات التجارة الحرة، وتتكون دبلوماسية الاقتصاد بشكل مبسط من ضرورة معرفة كل من نوع ومستوى القضية الاقتصادية المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وكذلك اللاعبين سواء من دول أو منظمة دولية.

4. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتأثيره على الاقتصاد الجزائري:

خلال سنوات التسعينيات ، حدثت عدة تغيرات بظهور جملة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تشكيل وتكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليدخل القرن الواحد والعشرين بأوضاع وعلاقات اقتصادية دولية جديدة تختلف عن الأحداث والتطورات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي الجديد من قبل،فقد ساهمت التغييرات التي عرفها النظام الدولي ونهائية الثنائية القطبية إلى وجود قوى دولية أنهت الصراع الأيديولوجي إلى الاهتمام بما هو اقتصادي، وظفت كل أدواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في جلب رؤوس الأموال، واقتحام الأسواق العالمية والبحث عن مصادر الطاقة والزراعة.[4] خاصة بعد ما قامت الصين بتقوية علاقاتها بروسيا لبناء تحالف لمواجهة الولايات المتحدة، حيث أدرك قادة الصين الفرص والفوائد التي تمكنهم من الحصول عليها من تحالفهم مع روسيا ضدها، لذلك أصبح على الغرب أن يواجه روسيا والصين معا خاصة بعد الدور الذي أصبح يؤديه هذا التحالف في الاقتصاد العالمي.

5. تفعيل دور الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

لقد حاولت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال هو النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث رأت في ذلك الوقت أن الاتجاه إلى التجارة الخارجية هو الحل الأمثل لحماية القاعدة الصناعية التي كانت طور الانجاز من خلال المخططات التنموية، و لذلك لجأت الجزائر لعقد بعض الاتفاقيات تمثلت بالأساس مع الجانب الروسي في مجال الصناعات الثقيلة، ومع المجموعة الأوروبية بخصوص منح بعض التفضيلات الجمركية لصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

تأتي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على رأس أولويات السياسة الخارجية، نظراً لأهمية الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، فقد تطورت مشاركة الجزائر

في الدبلوماسية الاقتصادية عبر عدة مراحل متميزة، تعكس كل منها الاحتياجات والسياق المتغير للبلاد، فقد كان انخراط الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية بمثابة عملية ديناميكية تعكس الأولويات الوطنية المتغيرة والتكيف مع مختلف العوامل الداخلية والخارجية.

فبعد الاستقلال سعت الدبلوماسية الاقتصادية تهدف بشكل أساسي إلى تأمين المساعدات المالية والتقنية من الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي والصين.

ففي السبعينيات (1970- 1980) قامت الجزائر بتأميم الصناعات الرئيسية، بما في ذلك النفط والغاز، وتبنت سياسات اشتراكية. كانت الدبلوماسية الاقتصادية خلال هذه الفترة تركز على التفاوض على شروط مواتية لتصدير النفط والغاز، وإقامة شراكات مع الدول الاشتراكية الأخرى، وتعزيز التعاون الاقتصادي ضمن حركة عدم الانحياز .وأتبع قرار التأميم بالتوقيع في 11 أبريل 1971 على أمر يتضمن إصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الذي ستمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطاتها المتعلقة بالتنقيب عن المحروقات.

وفي أوائل التسعينيات، بدأت الجزائر في تحرير اقتصادها وإجراء الإصلاحات الهيكلية ردًا على الضغوط الداخلية والخارجية. أين اعتمدت عددا من البرامج والمشاريع كان هدفها الأساسي هو بناء اقتصاد متنوع، منتج وتنافسي، وبالتالي الابتعاد نهائيا عن معضلة التبعية لقطاع المحروقات. وإذا أخذنا الفترة 1994 – 1998 وهي فترة الإصلاحات المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، اضطرت الجزائر إلى فتح المجال للاستثمار الخاص، ودخول عالم الخوصصة، وفسح المجال واسعا لحرية عمل آليات السوق من خلال تحرير السياسة الخارجية، وتحرير الأسعار وكذا رفع الدعم عن الكثير من المواد.

كانت الدبلوماسية الاقتصادية خلال هذه الفترة تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز تحرير التجارة، وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات.

لقد أصبح البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية باعتباره عاملا مهما في تشجيع حركية التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات، وهذا ما جعل من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، أصبحت من مهام وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

مما يساهم في خلق الثروة وخلق مناصب عمل. فطوال فترة الألفية، حاولت الجزائر إعادة الانخراط مع المجتمع الدولي لتعزيز مصالحها الاقتصادية.

ومن هنا جاءت جهود الدبلوماسية الاقتصادية التفاوض على اتفاقيات تجارية مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمشاركة في المنتديات الاقتصادية متعددة الأطراف.

لقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم الاقتصاد كأحد أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات الدولية حيث من المهم أن تفهم الدول أهمية الاقتصاد وأن تستخدمه بشكل فعال لتحقيق أهدافها وحماية المصالح التجارية في المقام الأول، بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي يؤديه الاقتصاد على مستوى الدول محليا أو داخليا، هذا بالإضافة إلى أنه كذلك له دورا خارجيا مهما في رفع قوة الدول اقتصاديا، ووضعها ضمن مصاف الدول العظمى على المستوى الاقتصادي وكذلك السياسي، خاصة وأن الجزائر قد أخذ اِقتصادها الريعي هذا المنحى المهم الذي جعلها منذ الاستقلال لاسيما عند تأميم المحروقات تدخل ضمن هذه التّعاملات على اِختلاف النهج الاقتصادي الذي سايرته على اِختلاف العهدات الرئاسية والتحولات التي شهدتها المؤسسات في التّنظيم والإدارة.

لقد عملت الدولة الجزائرية على إعادة بناء مؤسسات وبنية تحتية قاربت على الانهيار بعد عقد من الأزمة الأمنية والسياسية، من خلال الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر يمكن أن اعتمدت عليها كنهج استراتيجي لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الشراكات الدولية.

تعتبر كل من روسيا و أوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للحبوب ، بخاصة القمح والذرة والشعير وزيوت الطعام، إذ تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، ورابع أكبر مصدر للذرة، فيما تعتبر أوكرانيا رابع أكبر مصدر للقمح وللذرة الصفراء على مستوى العالم، وقد صدرت الدولتان 30 في المائة من القمح المتاح للتجارة العالمية في سنة 2020 .

وقد اعتبرت الدول العربية أكثر المناطق استهلاكا للحبوب بما يقارب 40 في المئة تقريبا من شحنات الذرة والقمح الأوكراني، بينما تعتبر روسيا مصدرا رئيسا وتاريخيا للقمح باتجاه مصر وغيرها من دول المنطقة بما فيها الجزائر التي "طلّقت" القمح الفرنسي الذي كانت تعتمد عليه بشكل أساسي[5]، كما أن انعكاسات هذه الحرب على ارتفاع المواد الغذائية والمواد الأكثر استهلاكا كالطاقة ، فتداعيات ارتفاع

الأسعار يجعل من الأزمة الاجتماعية الداخلية تتفاقم، وليعيش الفرد في حالة من التضخم التراكمي، ما يتولد عنه أزمات سياسية داخلية.

6. تأثير الحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الحرب الروسية الأكرانية العامل الأساسي وراء التقلبات في السوق العالمية للغذاء بسبب جغرافيا التوزيع التي تربط مناطق الحرب بمختلف مراكز الإنتاج و الإمداد والخدمات، أين انعكست الحرب الدائرة بين روسيا و أوكرانيا بشكل حاد على الاقتصاد العالمي و أعادت بناء اختلافات جغرافية جديدة في المواقف تجاه الصراع الروسي ــ الأكراني والديمقراطية والقوى العالمية الجديدة، ما أكد على أن الحرب الروسية على أوكرانيا أدت إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى نقص في بعض السلع في العديد من الدول.

إذ ارتفعت أسعار النفط والغاز، ودفعت شركات أجنبية لمغادرة روسيا، ووضعت موسكو أمام احتمال التخلف عن سداد ديونها، حيث تلعب روسيا وأوكرانيا دورا مهما في توفير الغذاء، وتشكلان معا حوالي ربع شحنات القمح والشعير وخمس الذرة والجزء الأكبر من زيت عباد الشمس. مع توقف كميات كبيرة من إمدادات المنطقة، سيضطر المشترون إلى البحث عن أماكن أخرى، رغم أن بعض المستوردين يكافحون لتأمين الإمدادات في مواجهة ارتفاع الأسعار وقلة عروض الشحن.

فقد ارتفعت تكلفة برميل النفط في منظمة أوبك إلى 114.3 دولار أميركي، كما ارتفع سعر الغاز عالميا من 2.55 دولار أميركي في يناير 2022 إلى 3.27 دولار أميركي في يوليو 2022. و من بين الآثار غير المباشرة أن الدول اتجهت لتأمين الطلب الداخلي، لاسيما في مجال الغذاء، فحظرت تصدير بعض السلع بسبب تأثيرات الأزمة كانت شديدة على دول شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض الدول العربية. إذ من المعروف أن قارة إفريقيا تعتمد على القمح، حيث يثير ارتفاع أسعار القمح إلى مستويات قياسية المخاوف بشكل كبير في منطقة تستورد نحو 85% من إمداداتها من هذه السلعة، وتأتى ثلث هذه الإمدادات إما من روسيا أو أوكرانيا، وفى شمال إفريقيا تعتبر من أكثر الدول تأثرًا بهذه الأزمة

"مصر" حيث إنها تعتمد على القمح المستورد من روسيا كما تستورد من أوكرانيا المخصبات الزراعية ومنتجات اللحوم والزيوت وتصدر لها الحمضيات والفواكه والأثاث، هذا إلى جانب أن الروس والأوكرانيين يمثلون نسبة كبيرة من السياح في مصر، فبالتالي لهم تأثيرهم على الدخل من السياحة.[6]

لقد كان لتوقف إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا في 24 فبراير 2022 أثر إيجابي على الجزائر، التي تمكنت بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على اندلاع المواجهات من أن تصبح ثاني أكبر مورد للطاقة عبر الأنابيب إلى أوروبا بعد النرويج، وفق تقرير "منتدى البلدان المصدرة للغاز". إذ كانت الجزائر من أكبر المستفيدين من آثار الحرب في أوكرانيا على أسواق الغاز العالمية؛ حيث دفع الوضع الجديد الدول الأوروبية إلى مواجهة أزمة الإمدادات الطاقوية، بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، فاغتنمت الجزائر الفرصة لزيادة حجم صادراتها من الغاز إلى القارة، علماً بأن المحروقات تشكل 97 في المائة من مداخيل الجزائر (50 مليار دولار عام 2022).

إذ تعتبر الجزائر من بين أكبر موردي الغاز لأوروبا باستخدام خطوط الأنابيب العابرة للحدود، والبلاد بمواردها وقربها من أوروبا، في موقع يؤهلها للاستفادة من التوجهات الأوروبية الجديدة في البحث عن بدائل للغاز الروسي. إذ أكدت الإحصائيات أن صادرات الغاز الجزائرية ارتفعت بشكل قياسي بنسبة 43 % في عام 2021 لتصل إلى 55 مليار متر مكعب، توجه أكثر من 80 %منها إلى أوروبا. و في هذا الشأن يقول الخبير الإقتصادي "أحمد سواهلية" أن الحرب المشتعلة بين روسيا وأوكرانيا ستتسبب في إحداث آثار وخيمة على كل من الاقتصاد العالمي و الجزائري، فبفعل هذه الحرب الناتجة عن تأثيرات اقتصادية بحتة، خصوصا ما تعلق بخطوط الغاز التي تريد من خلالها روسيا محاصرة أوكرانيا، عن طريق مد أوروبا بهذه المادة الحيوية من دون مرور الأنابيب على الأراضي الأوكرانية، مما سيؤدي إلى تضييع هذه الأخيرة للإيرادات المخصصة لهذه الإمدادات، حيث تقدر هذه الخسائر بـ 3 إلى 4 مليار دولار سنويا.[7]

كما تسببت الحرب في أوكرانيا في ارتفاع كبير لأسعار بعض السلع و المواد ذات الاستهلاك الواسع، وفي مقدمتها الحبوب، التي تعتبر الجزائر من أكثر المستوردين لها في العالم أهمها مادة القمح ، إلى جانب منتوج مادة الذرة التي تستعمل في تغذية الدواجن والأنعام في الجزائر، وتستورد الجزائر الحبوب بنوعيها القمح اللين والصلب، مع وجود تخوف من أن يؤدي طول عمر هذه الحرب إلى التأثير على تموين السوق العالمية بالحبوب، و وصول الأسعار إلى مستويات أخرى غير مسبوقة في الأيام والأسابيع المقبلة. وتعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح اللين على الصعيد العالمي، إذ تستورد حاجتها من نحو 10 دول، على رأسها فرنسا التي تقدر قيمة الاستيراد منها بنحو ملياري دولار، وروسيا التي دخلت السوق الجزائرية كأحد الممونين الرئيسيين، وفازت الجزائر بمناقصة لاستيراد نحو قرابة 250 ألف طن من القمح الروسي، في وقد رجحت كافة التوقعات بلوغ واردات الجزائر من القمح الروسي خلال العام الجاري نحو 800 ألف طن. هذا الأمر أثر على تموين السوق الجزائرية و من ثم التأثير على إشباع حاجيات المستهلك لهذه المادة الأساسية.

7. تأثيرها على ارتفاع أسعار السلع و البضائع على الاقتصاد العالمي:

كانت للحرب القائمة ما بين الدول الصناعية الكبرى نفسها تأثير على بقية دول العالم ، فآثارها كبيرة ليس فقط على هذه الدول نفسها، بل حتى على بقية دول العالم، فقد تسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي حين انتقلت هذه الزيادة من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، خاصة و أن الأسعار واصلت في الارتفاع أحيانا إلى مستويات قياسية وهو ما انعكس في زيادات ضخمة بأسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية، ما أثر و بشكل كبير على مستويات الأمن الغذائي خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة و ذوي الدخل المحدود عند حدوث ارتفاعات في أسعار المواد الغذائية المستوردة.

و من بين الدول التي مستها أزمة ارتفاع أسعار السلع و البضائع خاصة المواد الغذائية والاستهلاكية الجزائر التي عرفت ارتفاع ا في أسعار معظم المنتجات التي تستوردها الجزائر: القمح بنوعيه، والشعير، والذرة، والمنتجات الحليبية، والسكر والزيوت الغذائية. وستمارس الظرفية الاقتصادية المطبوعة بالأزمة الصحية تأثيرات كبيرة على أسعار المواد الغذائية في 2020 و2021، ما جعل الأسعار الباهظة لهذه المنتجات تنعكس في الفاتورة الغذائية الاجمالية، وليس ثمة حتى يومنا هذا ما يشير إلى أن البلد قادر على الحصول على هذه المنتجات إذا استمر النزاع الأوكراني .

و أدى ارتفاع الأسعار إلى صعوبة الظروف المعيشية بالنسبة للجزائريين الذين يعانون من التأثير المشترك لحالات الإغلاق وإغلاق الأعمال والتضخم.

كما أدى ارتفاع الأسعار خاصة في المواد الاستهلاكية الغذائية إلى المطالبة بزيادة الرواتب، وإضرابات في بعض القطاعات من المجتمع. قد تضيق السلطات الخناق على المعارضة لكنها تدرك جيدًا أن الظروف المعيشية تزداد صعوبة بالنسبة للجزائريين الذين يعانون من التأثير المشترك لحالات الإغلاق وإغلاق الأعمال والتضخم. كما أدى إلى نوع من الضغط المتزايد على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات والتقلبات في الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي خلق بدوره أثرًا سلبيًّا على ميزان المدفوعات و من ثم على القدرة الشرائية للمواطن، مع ظهور أزمة في الندرة و ارتفاع الأسعار للعديد من المواد الغذائية في الأسواق العالمية و من ثم أثر على السوق الجزائري، ناهيك عن العجز في الخزينة العمومية عن تغطية الفوارق في الأسعار، الأمر الذي تعامل معه الخطاب الرسمي بمنطق افتعال الأزمات تحت مُسمى المضاربة والاحتكار.

حيث أدى فيه انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى عملية الضغط على الموارد المالية الحكومية والحد من قدرتها على تقديم المنح وخلق فرص العمل لسكانها الذين يغلب عليهم الشباب، فقد فشل صناع القرار السياسي في الجزائر، أو أصحاب القرار كما يعرفون، في تنويع الاقتصاد، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50%.

إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل إحتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز و الركود، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد، ففي سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول ب 1.47 %من 2.100 دولار، و في 2014 بـ 21 عن واقع ميزانيتها إلى 1.53 دولار سنة 2015، مقابل عجز قدره 88.5 مليار دولار سنة 2014 ، و نتيجة لذالك انخفضت احتياطيات الصرف بـ 81.34 مليار دولار منتقلا من 94.178 مليار دولار نهاية 2014 إلى 13.144 مليار دولار نهاية 2015 [8] ، فقد عاشت الجزائر وضعية اقتصادية صعبة خلال هذه العشرية الأخيرة ومع إنهيار أسعار البترول أين ظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري المبني على البترول و الغاز أو بصفة عامة عائدات المحروقات التي تمثل 97 % من الدخل الوطني لذلك لجأت الجزائر تدعيم و فتح فرص للإستثمار الأجنبي في الجزائر لعدم القدرة على إعادة بناء الإقتصاد الذي يعاني من عدة نقائص و مديونية كبيرة، وقد بدأت السياسة الاقتصادية تفتح المجال للأجانب للاستثمار في الجزائر عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق إبرام عقود الشراكة مع المؤسسات الجزائرية.

لقد نتج عن الأزمة انخفاض حاد في أسعار البترول، إذ تراجع سعر البترول من حوالي 150 دولارا في منتصف العام 2008إلى أقلّ من 40 دولارا في بدايات سنة 2009 ، وذلك نتيجة هبوط التوقعات المستقبلية للطلب العالمي بفعل انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي، التي يتوقّع أن تبلغ مستويات قياسية لم تبلغها منذ عقود. فبالنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير ألسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة، في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 6,20 مليار دولار،مقابل 4,37

مليار دوال ركانت متوقعة في قانون المالية الأولي 2020،هذا بالإضافة إلى تضرر كل قطاعاتها نتيجة تداعيات الوضع العالمي ونتيجة تدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة.[9]

8. تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

إن الوضع الدولي الحالي بسبب وباء كورونا يعد من بين الأسباب المساعدة التي تجعل من الضروري التفكير و البحث في إيجاد ظروف و آليات للإنعاش الاقتصادي بعيدا عن التصورات التقليدية، حيث أن جائحة كورونا سببت خللا في العلاقة بين العرض والطلب في الكثير من المواد و السلع في أكثر من بينها القطاع الصناعي و الزراعي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

وقد تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي باعتماده على مداخيل النفط زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 حوالي0.8 من حيث الحجم مقابل 4.1 لسنة 2018 ،ومع تفشي وباء كوفيد –19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات. ما أثر على العديد من القطاعات بسبب الجائحة خاصة القطاعات الحساسة مثل الخدامات مثل التعليم والصحة والسياحة و الأمن الغدائي والاقتصاد و التي تعتبر أساسيات تحقيق التنمية المستدامة. لذلك قامت الدولة الجزائرية بتفعيل دور دبلوماسيتها من خلال منح الفرص الاستثمارية في الجزائر. و وفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا هي قطاعا تجارة الجملة والتجزئة اللذان يمثلان أكبر حصة من العمال، حيث يعمل فيها ما يقارب 482 مليون عامل حول العامل)775.1 مليون مشغول/ عاملا، أي ما نسبته 15.7 في المئة من السكان العاملين في الجزائر.[10]

ناهيك عن القيود المفروضة لمحاربة تفشي الوباء خاصة مع طول فترة الأزمة الصحية و التي أدت إلى تعطل ديناميكية الإنتاج وركوده ، وتسببت اختلالات عملية شحن واستلام المواد الأولية القادمة من الصين و أوروبا، وطول المدة الزمنية لتسليم البضائع إلى حصول اضطراب في السوق وندرة الكثير من المواد

الأولية، والبضائع والسلع المختلفة، علما أن القطاع الاستهلاكي الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة الصادرات الخارجية، وتعتبر الصين وأوروبا من بين أهم موردي الجزائر بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، وكذا المواد الطبية، والصيدلانية وغيرها من المواد الأخرى.

مما أثر على الأمن الغذائي في الجزائر منذ سنة 2020 بشكل سلبي نتيجة تبعات أزمة كوفيد 19 أين انخفض نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي بـ 6.8 بالمئة خلال سنة 2020 حين كانت تبعات الأزمة، أين انخفضت حصة الفرد من السلع والخدمات الأساسية ، نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية حول العالم اثر مباشر على ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر وانخفاض القوة الشرائية من خلال انخفاض نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

كما امتدت آثارها إلى القطاع الاجتماعي بصفة عامة، حيث زادت معاناة الأفراد و العائلات، وظهرت العديد من المشكلات منها: البطالة، اضطراب الحالة الاجتماعية والنفسية للأفراد والعائلات الجزائرية، وعدم الاستهلاك العقلاني للموارد والمواد الاستهلاكية، والمضاربة...الخ.

9. الحلول المتبعة من طرف الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

لقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية آلية دعم للدبلوماسية التقليدية، و إطارا مناسبا لتعزيز و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر في الخارج أو في أفريقيا خصوصا، إذ اعتمدت على مجموعة من الحلول لمواجهة التحديات الاقتصادية فقامت السلطات الجزائرية باتخاذ سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت مايلي:

_ مشاركة و انضمام الجزائر في العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

_ استثمار الجزائر في قطاعات جديدة مثل السياحة والزراعة والصناعة.

_ محاولة الحكومة الجزائرية أيضا وضع سياسية تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات.

_ السعي الجزائر إلى تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز.

_ تُبرم الجزائر اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى لتعزيز التعاون والتبادل التجاري.

_ الحفاظ على أسواقها اتجاه الدول ذات الدخل المرتفع لما تحققه من زيادة في الصادرات من جراء زيادة نشاطها الاقتصادي.

10. خاتمة:

للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دور في تكريس الجانب الاقتصادي في العمل الدبلوماسي عن طريق وضع خطة و نهج يهدف إلى التقاء جهود كل المشاركين والمتدخلين في المجال الاقتصادي من برلمانيون وهياكل الدعم وغرف التجارة والصناعة والغرف المشتركة، من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية والنهوض بالصادرات مع وضع استراتيجية للتأثير والضغط من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية لدى الهيئات والمنظمات المتعددة الأطراف، إضافة إلى دعم الشركات الوطنية الراغبة في تدويل نشاطها مما استوجب بذل كل الجهود الممكنة لخدمة المصالح العليا للأمّة مع الالتزام الكامل لجميع الأطراف المتدخلة. وسعيا لتحقيق هذه الغاية يجب اعتبار الدبلوماسية أداة ناجعة لتعزيز صورة الديبلوماسية الجزائرية بشكل دائم.

التوصيات:

1- إبرام اتفاقيات لتسهيل الدخول للأسواق العالمية بصفة عامة و الأسواق الإفريقية بصفة خاصة.

2_ على الجزائر رفع استثماراتها في القارة الإفريقية كذلك و ليس فقط القارة الأوروبية.

3_ إعادة توجيه اتفاق الشراكة بما يضمن التنوع للاقتصاد الجزائري .

4_ تنويع الشركاء الاقتصاديين.

11. الهوامش:

[1] مصباح زايد عبد الله، **الدبلوماسية**، ببيروت، دار الجبل،1999، ص 17.

[2] أحمد شرف، **مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1992.

[3] عماد حبيب دويلات، **الدبلوماسية الاقتصادية**، دار المرساة, اللاذقية، الطبعة الأولى، 1996

[4] عمار لشموت، **ما هي تداعيات الأزمة الروسية الأكرانية على الجزائر؟**، مقال نشر في الصفحة الإليكترونية "الجزائر إلترا"، بتاريخ 9 مارس 2022.

[5] كعبش إسلام، **تنويع الصادرات و البحث عن بدائل غير نفطية**، سكاي نيوز عربية، الجزائر، ، 27-02-2021.

[6] علي ياحي، **ما تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا في الجزائر؟** مراسلinpendent10- عربية

[7] الموقع الإليكتروني العربي الجديد، **حرب أكرانيا تعيد تشكيل سوق الطاقة في أوروبا**، مقال نشر بتاريخ 24 فيفري 2022.

[8] قتال عبد العزيز، **أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة**– جامعة يحي فارس –المدية العدد80/جوان 2017، ص 178

[9] يسمينة أبو زهور، **تجاوز أزمتي الجزائر السياسية و الاقتصادية**، مقال نشر في صفحة، بتاريخ 10 يونيو BROOKINGS2021

[10] سفيان بوقطاية ، عبد الوهاب بن زاير ، مبارك بن زاير، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري : التداعيات والحلول**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018.